

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من 27 إلى 30 نونبر 2014 بمراكش

## القضاء على التمييز ضد النساء ومناهضة الإفلات من العقاب في جرائم العنف

إن الجمعيات والتحالفات والشبكات الموقعة على هذا الإعلان، والمجتمعة بمراكش 29/28/27 نونبر 2014 في إطار المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في دورته الثانية، تعلن ما يلي:

**استحضار** أمنها لخلاصات النقاشات حول وضعية حقوق النساء بالعالم وبمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط على وجه الخصوص، وللمفارقة بين أهمية ما أنتج على مستوى أممي من نصوص ووثائق لحماية حقوق النساء التي مرت من الإقرار بكون حقوق الإنسان هي حقوق النساء، والإعلان عن اعتبار العنف ضد النساء شكل من أشكال التمييز بسبب الجنس، وإحداث آليات لمواجهة عنف النوع منها المقررة الخاصة بالعنف ومنهاج عمل بيجين الذي جعل محاربة ظاهرة العنف ضد النساء مسؤولية الدول، وبين الوضع المتردي لحقوق النساء في الأمن والأمان والاستقرار والسلامة البدنية والنفسية والعقلية...؛

**ووعيا** بالمخاطر المحدقة بالمكاسب الهشة التي تم انتزاعها ببعض الدول، والنزوع نحو الإجهاد عليها، ومحاصرة المبادرات الهادفة إلى مناهضة التمييز بسبب الجنس وتحقيق المساواة وحماية النساء من العنف وضمن الحقوق والحريات الفردية، والمقايسة بحقوق النساء والاستعداد المستمر للتضحية بها كلما اندلعت الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة وأمام أي عقبة تعترض مسار البناء الديمقراطي؛

**واقناعاً** بأن استبداد الأنظمة السياسية وأصولية الحركات الدينية المتطرفة تستهدف النساء بالدرجة الأولى وتجعل معاناتهن مضاعفة ومركبة، وتعرض حياتهن للتهديد، وتعمق هشاشة أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية والثقافية؛

**وانسجاماً** مع دور المنظومة الأممية في حماية حقوق النساء من خلال وفاء الدول بالتزاماتها الحقوقية الكونية والشمولية...

وتدعو إلى ما يلي:

- مراجعة منظومة الحقوق الإنسانية للنساء بما يضمن سيادتها والحيولة دون الالتفاف عليها تحت أي صيغة كانت؛  
- تطوير نظام عمل الأمم المتحدة سيما ما يخص آليات التنسيق والتتبع والتقييم، وتوحيد الميكانيزمات المتدخلة في مجال حقوق النساء؛

- خلق آلية تعاقدية ملزمة للدول في مجال محاربة العنف ضد النساء والحد من الإفلات من العقاب في جرائم النوع؛  
- اشتراط منح الدعم المالي من قبل الجهات المانحة بما تحققه الدول من تقدم في قضايا حقوق النساء وتطوير نظام متابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها وللتوصيات الموجهة إليها ولأهداف بيجين ومحاسبتها حول النتائج؛

- حمل المنتظم الدولي للدول على دعم شعوبها من أجل وضع دساتير ديمقراطية تضمن المساواة بين النساء وتحظر التمييز بسبب الجنس وتنص على المساواة في جميع الحقوق وعلى المناصفة، وإلزامها بإلغاء التشريعات التمييزية وإصدار قوانين كفيلة بإشراك المرأة في صنع القرار ومكافحة الإفلات من العقاب في جرائم العنف ضد النساء وضمن سبل الانتصاف للنساء الضحايا وتحقيق العدالة لهن.

مراكش، 29 نوفمبر 2014